

من هو القاتل، ومن هم الضحايا؟

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

"كشفت اتصال هاتفي تلقته القناة عن أخطر مخطط لضرب لبنان ووحدته وبدأت أول خيوطه الأربعاء في حادث الهجوم على صندوق "التعاقد" وهو الحادث الذي أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص وإصابة ثلاثة كلهم من المسيحيين حيث اختارهم القاتل أحمد على منصور بعناية متجنباً المسلمين. وقال هذا المصدر في اتصاله إن القاتل قال لسيدة مسلمة تحمل طفلها استحالته ألا يقتلها "لا تخافي فكل شيء مخطط ومحسوب". "هناك حملة منظمة تهدف إلى جعل حادث وزارة التربية رسالة لبث الرعب في قلوب المسيحيين الراضين للوجود السوري في لبنان ورد على مؤتمر لوس أنجلوس ومعلومات غير حقيقية أخرى". موقع القناة على الإنترنت ١ و ٢ / ٨ / ٢٠٠٢

نتمنى أن تثبت التحقيقات أن لا دوافع دينية وراء جريمة وزارة التربية النكراء التي ذهب ضحيتها ثمانية مواطنين ذنبهم الوحيد ربما كان انتمائهم الديني، إنها أكثر من جريمة، إنها مأساة، ومأساة وطنية صدمت لبنان بأسره وطاولت كل اللبنانيين دون استثناء. وإلى جانب الحزن والأسى والشجب والاستنكار وربما الكفر، لا بد من إجراء مراجعة مكثفة وعميقة لظواهر العنف الطارئة على المجتمع اللبناني، التي تستدعي تصدياً فعالاً. فالوطن الجريح وبسبب استمرار الاحتلال وحكم واجهاته يتخبط منذ ١٩٩٠ في أزمنة صعبة، سياسية وأمنية، اجتماعية واقتصادية، ديموغرافية وثقافية، وهو في حاجة إلى استعادة استقلاله وحرية من خلال سلطة شرعية شريفة، مؤهلة لحمل مسؤولية الحكم. إن المصارحة بالواقع واجب وطني، مهما سببت من حزن، لأن إنكار الداء يمنع علاجه ويعطل فرص الإنقاذ، ولأن الصمت والتمويه أشجع أنواع التواطؤ. إن معالجة مثل هذه الجرائم يجب ألا تقتصر على التحقيقات القضائية، بل يجب أن تتعداها إلى معالجة المناخات العامة في البلاد والبيئة الاجتماعية والدينية التي يتحمل مسؤولية ترديها المسؤولون في السلطة.

فمن قضاوا خلال قيامهم بواجبهم داخل مكاتبهم هم شهداء الوطن، غسلوا بدمهم البريء آثام وأخطاء واجهات الحكم في ممارسة الشأن العام وبالتالي يتوجب أخذ العبر من هذه الجريمة المروعة، ليعي هؤلاء المسؤولية المترتبة عليهم، فيغلبون الفكر الوطني ويرذلون كل ما يغذي الغرائز والفوضى، الحقد والكراهية، الفوقية وشرعية الغاب، الطائفية والمذهبية وذلك تعزيزاً لثقة الناس بالدولة وشعورهم بالأمان والاطمئنان واحترامهم للقوانين. والاهم هو أن لا سبيل إلى

الخلاص إلا بوحدتنا الوطنية وتصحيح الخلل في أداء المؤسسات بعد تحريرها من هيمنة الشقيقة. وهنا لا بد من التركيز أيضاً على ملف جمع الأسلحة من الجميع، خصوصاً المليشيات إن التراخي في الأمن الانتقائي الذي تمارسه السلطة بمكيالين، وجود البؤر الأمنية، عدم جمع الأسلحة، سياسة فرق تسد، تشجيع حملة السيوف والبلطات، وتغليب فئة على أخرى، كل هذه ممارسات شاذة شجعت المجرم على حمل أكثر من قطعة سلاح وقنبلة والدخول بها مركز عمله دون أي رادع أو رقيب.

إن ما حدث في اليونسكو شيء مخيف ومرعب. فكيف يكون على القاتل دين وهو يملك أسلحة يفوق ثمنها خمسة آلاف دولار؟ وكيف نقل أسلحته من أقصى الجنوب حتى العاصمة دون أن يتعرض للتفتيش؟ هذا أمر يترك علامات استفهام كبيرة حول إهمال الدولة وبالتالي مسئوليتها وعدم انتقاء موظفيها. فإذا كان الفاعل مريضاً فكيف يبقى في عمله؟ ومن أبقاه؟ وإذا كان مديوناً من أين أتى بالمال لشراء أسلحة؟ وإذا لم يشتتر السلاح فمن أعطاه إياه؟ علماً أنه كان في حوزته رشاشان حربيان، مسدس وقنبلة يدوية.

من هو القاتل الحقيقي هل هو احمد علي منصور، أم الجهات التي نمت الحقد، الكراهية، الفوقية في عقله وممارساته؟

إن منصور مجرم وضحية في آن، مجرم بسبب ما أقدم عليه من عمل مشين، وضحية لمحيطه وبيئته وقادته الذين جعلوا منه إنساناً لا قيمة عنده لا لأخيه الإنسان ولا للقيم والقوانين. ترى متى يتم نزع الأسلحة من أيدي الناس، فقراء كانوا أم أغنياء، مليشيات أو مافيات؟ وهل من أمل في أن يتوقف بعض المجتمع اللبناني عن التسويق لمبدأ سياسة الغاب وتنشئة أجياله الطالعة على قاعدة الكره والعداء والحقد؟

يبقى هل من أمل في صحوة قيادية وشعبية ودينية تؤدي إلى تدارك الأسوأ والتركيز على لب المشكلة التي هي الاحتلال الذي يغذي الأحقاد والغرائز؟ وهل من بصيص أمل لإدراك حقيقة أن لا أمن، ولا استقرار، ولا وفاق وطني، ولا اقتصاد، ولا خروج من حالة الفوضى بظل الاحتلال؟

ملاحظة: رجاء إرسال التعليقات على هذا المقال إلى الكاتب على

العنوان التالي:

phoenicia@hotmail.com